كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

حروف المعاني ودلالتها في الكلام
بين
التراث النحوي والدراسات النحوية الحديثة

(دراسة وصفية مقارنة)

إعداد

د/ رشيد بن عبدالله الربيش

أستاذ النحو والصرف المساعد
في كلية اللغة العربية بجامعة القصيم

(العدد الخامس والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٦م)

Research title: The Preposition: Its Rank and Significance in Speech between Grammar Heritage and Modern Grammar Studies: A Comparative and Descriptive Study.

By Dr Rashid Al-Rubeesh, Assistant Professor of Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Qassm University

ملخص البحث

قصدت بالحرف هنا ما اصطلح النحويون على تسميته بحروف المعاني، ولاشك أن لحروف المعاني أثرًا كبيرًا ليس في بناء الجملة العربية وتركيبها فحسب، بل في دلالتها السياقية، وتناسقها وانسجامها، وهو ما عرف بلاغيًا بنظرية النظم، ولقد انصبت جل الجهود النحوية التراثية منها والحديثة على تقرير الجانب الصناعي فيها، وإيضاح معانيها مفردة، غير أني سأرصد في هذه الدراسة آراء النحويين القدماء والمحدثين في رتبة الحرف ومنزلته بين أجزاء الكلام، كما سأتناول أيضًا البعد الدلالي للحرف من خلال رؤية قدماء النحويين واختلافهم في ذلك، ونظر الدرس النحوي الحديث.

منهج البحث : سأعتمد في بحثي . ابتداء . على المنهج الوصفي القائم على استخلاص أبرز آراء النحويين القدماء في كتبهم، أو ما نقل عنهم حول رتبة الحرف ودلالته في ذاته واستظهارها.

وسأقوم بعد ذلك بمقارنة آراء القدماء بما لدى المعاصرين من رؤى جديدة، ثم إخضاع تلك الآراء قديمها وحديثها لمنهج النقد والتحليل.

خطة البحث : لقد رأيت تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذيلته بفهارس للمصادر والموضوعات.

التمهيد: ذكرت فيه مصطلح الحرف، وسبب تسميته، وخلاف النحويين في حده.

المبحث الأول: رتبة الحرف بين قسيميه (الاسم، والفعل) وفيه مطلبان :

المطلب الأول : رتبته عند قدامى النحويين.

المطلب الثاني : رتبته عند المحدثين.

المبحث الثاني: البعد الدلالي للحرف، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : دلالته عند القدماء.

المطلب الثاني : دلالته عند المحدثين.

ثم الخاتمة، فالمصادر والمراجع .

Abstract

In this study, the preposition is meant, according to grammarians, prepositions of meaning. Undoubtedly, not only prepositions of meaning have great effect on the structure and construction of the Arabic sentence, but also on its contextual semantics, conformity and uniformity. Rhetorically, this is known as Al-nizm theory. All ancient and modern grammar efforts were exerted on confirming the drafting side of it and clarifying its meaning. However, the researcher will cite the ancient and modern grammarians' opinions about the preposition rank and position among speech parts. Additionally, the semantic dimension of the preposition will be examined in terms of the ancient grammarians' vision and their difference about this and the view point of the current grammar research. Methodology: the research adopts the descriptive method based on citing the most important opinions of ancient grammarians in their books, or what was quoted from them about the preposition rank and significance. Then, the researcher will compare the ancient and modern grammarians' opinions; after that, the old and new opinions will be subjected to the method of criticism and analysis. Research plan: this research is divided into an introduction,

a preface, two sections and a conclusion, followed by references and topics. The preface tackles the term preposition, the reason for this name, and the difference among grammarians about that. The first section deals with the preposition rank between its parts (noun and verb). This section is divided into two subsections: (A) the rand according to old grammarians; the rand according to modern grammarians. (B) The semantics of the preposition according to modern grammarians. Finally a conclusion is reached, followed by references.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فلما كان لحروف المعاني أثر كبير، ليس في بناء الجملة العربية ودلالتها فحسب، بل في تناسقها وانسجامها وحسن سبكها، كانت فكرة هذا البحث، ليتناول جانبا مهما من جوانب الدرس النحوي المقارن ألا وهو(حروف المعاني ودلالتها في الخطاب بين التراث النحوي والدراسات النحوية الحديثة)

وأحسب أن من كتب حول هذا الموضوع قليل جدًا، حيث انصبت معظم الدراسات النحوية عن حروف المعاني على الجانب الصناعي فيها ، وخلاف النحويين في بساطتها وتركيبها وإعمالها وإهمالها ونحو ذلك .

ولم أقف على من خص بدراسة مستقلة موضع الحرف من الكلم ودلالته في الخطاب بين النحويين القدماء والمعاصرين دراسة مقارنة .

و لقد رأيت تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

ذكرت في التمهيد مصطلح الحرف، و سبب تسميته، وخلاف النحويين في تحديده.

وكان **المبحث الأول** للحديث عن : (موضع حروف المعاني من الكلم عند القدماء والمحدثين) .

أما **المبحث الثاني** فتناولت فيه : (دلالة حروف المعاني عند القدماء والمحدثين).

و ذيلت هذا البحث **بخاتمة**، أعقبتها بفهرس للموضوعات وآخر للمراجع .

والله أسأل أن تكون هذه الدراسة إضافة نافعة في حقل الدراسات النحوية المقارنة، وأن ينفع بها قارئها، ويجعلها نواة مباركة لدراسات متممة تكشف عن أسرار الحروف والأدوات ووظائفها الدلالية في الخطاب.

تمهيد

من المعروف أن قدامى النحاة قد صنفوا الكلم إلى اسم وفعل وحرف، وصنفوا الحرف إلى حرف مبنى وحرف معنى .

أما حرف المبنى، فهو الذي يمثل أحد أجزاء الكلمة، وهو لا يدل على معنى في نفسه، ولا في غيره (مفردًا كان أو مركبًا) وذلك مثل حرف الضاد (ض) في كلمة (ضرب) فحرف الضاد لا يدل على معنى في نفسه ولا في غيره، ولكنه دخل في بناء وتركيب كلمة (ضرب) فصار لها معنى لأنه أحد أجزاء الكلمة .

أما حرف المعنى فيدل على معنى يتجلى من خلال التركيب والسياق الوارد فيه، حيث يمثل أحد العناصر اللغوية، ويتضمن معاني عدة ، منها الوظيفي ، وهو ما تؤديه الكلمة بما لها من معنى حقيقي أو مجازي في سياق تركيب ما، حيث إنها تركب مع غيرها فتؤدي حادثًا عن ذات، أو فاعلًا صدر عنه الحدث، أو مفعولًا وقع عليه الحدث أو تمييزًا لمبهم قبلها، أو استثناء من حكم سابق، أو شرطًا لحكم لاحق، أو ربطًا بين مكونات الجملة وتكوين نظام متآلف يبدع معاني نحوية، تكشف مقاصد أسلوبية و بلاغية [١].

وجدير بالذكر أن النحويين اختلفوا في استعمال مصطلح (الكلم) و(الكلام) و(الكلمة)، فبينما عبر سيبويه بمصلح (الكلم) [٢]وتابعه طائفة من النحويين كالعكبري في اللباب[٣]، وابن أبي الربيع في الملخص[٤].

(١) ينظر بحث"معنى الحروف بين النحاة والأصوليين" د.مجاهد منصور مصلح ص٣، منشور في مجلة شئون العصرالعدد ٢١السنة التاسعة.
(٢) الكتاب ١/ ١٢.
(٣) ١/٤٣،
(٤) ص ١٠١.

عبر آخرون بمصطلح (الكلمة) كالزمخشري في المفصل [١]، وابن مالك في شرح التسهيل[٢].

وأبي حيان في التذييل والتكميل[٣]، والسيوطي في الهمع [٤].

وعبر آخرون بمصطلح (الكلام) كالزجاجي في الإيضاح[٥]والفارسي في إيضاحه [٦]وابن جني في اللمع [٧]والثمانيني في الفوائد والقواعد [٨].

وقد بين السيرافي وجه استعمال سيبويه لمصطلح الكلم دون الكلام فقال: " فقد يسأل سائل لم لم يقل:الكلام أو الكلمات؟ فالجواب أن الكلام يقع على القليل والكثير، والواحد والاثنين والجمع" .

والكلم : جماعة كلمة،كما نقول:خِلْفة وخِلَفْ، وخِربَة وخِربْ، وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف وهى جمع فأراد أن يعبر عنها بأشكل الألفاظ وأشبهها بحقيقتها .

ووجه ثان: " أن الكلم اسم ذات الشيء، والكلام اسم الفعل المصرف من الكلم..." [٩] .

ثم أردف ذلك بقوله : "ولو ذكر الكلام ما كان معيبًا، ولكنه اختار الأفصح الأجود لمعناه الذي أراد"[١٠] .

---

(١) ص ١٥.
(٢) ١/ ٣ .
(٣) ١/ ٢٢.
(٤) ١/ ٢٢ .
(٥) ص ٤١ .
(٦) ص٦ .
(٧) ص ٤٥.
(٨) ص ١٠ .
(٩) شرح الكتاب ١/ ٤٩ .
(١٠) المرجع السابق .

في حين عد السهيلي التعبير بالكلام معيبًا واعترض الزجاجي منتقدًا عبارته بقوله : "...وهى عبارة على طولها مردودة...ووجه الرد على أبى القاسم في عبارته من **وجهين** :

الأول: أنه عبر بالكلام عن الكلم، الذي هو جمع كلمة...وأما الكلام فهو اسم مفرد، يعبر عن المعنى القائم في النفس التي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات، ثم قد يسمى اللفظ الدال عليه كلامًا على مذهب العرب، في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا اتصل به أو كان سببًا له .

أما **الوجه الثاني** فهو أنه قال : أقسام الكلام ثلاثة، فنوع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنسًا جامعًا له .

فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلامًا، وكذلك الفعل والحرف،كما أنك لو قلت : الحيوان ينقسم قسمين : إنسان وبهيمة،لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيوانًا، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس، وليس كذلك مسألتنا، فإن (زيد) ليس كلامًا على حدته، ولا(من) و(عن) و(قام) بل كل واحدة منهن كلمة وليست بكلام" [(١)].

أما ابن أبي الربيع فذكر أن " إطلاق الكلام على اللفظة الموضوعة لمعنى صحيح ومستعمل عند أئمة الصنعة، والأشهر في الكلام أن يطلق على اللفظ المركب" [(٢)].

وأما الحيدرة فجعل الكلم والكلام بمعنى فقال : "واعلم أن كل كلام كلم، وكل كلم كلام...فأما أن يكون بعض الكلم غير كلام فذلك غير واضح"[(٣)] .

---

(١) نتائج الفكر ص ٦١، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة المالقي ص٨ .

(٢) البسيط في شرح الجمل ١٥/١ .

(٣) كشف المشكل ص ١٦٦.

أما ابن الأنباري ففرق بين المصطلحين بقوله : "فإن قيل : فما الفرق بين الكلم والكلام ؟ قيل الفرق بينهما أن الكلم يطلق على المفيد وغير المفيد، وأما الكلام فلا يطلق إلا على المفيد خاصة"(١) .وبناء على ذلك فإن الحرف هو جزء مما تتم به الفائدة من الكلام المؤثر في السامع.

ويعبر عنه بعضهم بالخطاب"لأنه يقع به التخاطب"(٢) ولأن"هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها المتخاطبون عن جميع ما يخطر في أنفسهم من المعاني"(٣) .

قال ابن فلاح في معنى الكلام : "فمعناه في اللغة : الخطاب"(٤).

وقد ورد في اللسان أن الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابًا...واسم الكلام الخطبة، والخطبة اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب (٥).

ومصطلح الخطاب هو ما تقدمه الدراسات اللسانية الحديثة مرادفًا لمصطلح النص .

مصطلح الحرف ومرادفاته:

لقد اختلف النحاة في سبب تسمية حرف المعنى حرفًا، رغم كونه قد يتألف من حرف واحد مثل (و- ك- ف - ..ونحوها) أو أكثر من حرف مثل (ثم - من- على...وغيرها) .

(١) أسرار العربية ص ٣.
(٢) شرح اللمحة البدرية ص ١٥٣.
(٣) توجيه اللمع ص ٦٢.
(٤) المغني في النحو ص ٦٨.
(٥) مادة (خطب).

وذكروا لذلك وجوها :

فذكر الزجاجي أنه إنما " سمى القسم الثالث حرفًا لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين،كالحروف التي تلي ما هو متصل بها" (١).

أما الحيدرة فقد ذهب إلى أنه إنما " سمي حرفًا لضعفه، وضعف من حيث كان معناه في غيره، فشبه بحرف الشيء الذي هو طرفه، لاعتماد الطرف على غيره،ولأن الحرف نزل منزلة الجزء من الكلمة...، وإن أخذته من حيث ضعف ولم يأتلف منه كلام تام، فهو مشبه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان، واسم تلك الناقة حرف"(٢) .

وفي اللباب " وسمي القسم الثالث حرفًا لأن حرف كل شيء طرفه، والأدوات بهذه المنزلة؛ لأن معانيها في غيرها، فهي طرف لما معناها فيه " (٣).

وزاد ابن فلاح اليمني في المغني وجهين آخرين فقال : "إنه سمي حرفًا لانحرافه عن علامات الأسماء والأفعال، وقيل سمي حرفًا لكثرة معانيه، من قولهم : رجل محترف إذا كان متقنًا في الصنائع"(٤) أما ابن هشام فقد زعم أن سبب تسمية حرف المعنى حرفًا، " لأنه طرف الكلام وفضله،يتم الكلام بدونه " (٥).

---

(١) الإيضاح ص٤٤.
(٢) كشف المشكل ص٢١٠، وينظر الصحاح مادة (حرف).
(٣) ص ٤٥.
(٤) ص ١٧٨.
(٥) اللمحة البدرية ص ١٦٥، ويعترض عليه بأن من الأسماء أيضًا ما هو فضلة، ومن الأفعال ما يتم الكلام بدونه أيضا.

أما مرادفات الحرف، فقد استخدم بعض النحويين مصطلح(الأداة) عوضًا عنه أو رديفًا له، وعند تتبع مصدر استعمال هذا المصطلح، نجد بعض الدارسين يعزوه للكوفيين والفراء مقابل ما يسميه البصريون حروف المعاني [١].

والحق أن مصطلح (الأداة) كما استخدمه إمام الكوفيين الفراء في معانيه[٢]فقد استخدمه إمام البصريين سيبويه ولكن بقلة [٣]، واستخدمه بصورة أوسع بعض أئمة البصريين كالمبرد[٤]وابن السراج الذي عرف حروف المعاني بأنها " أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال" [٥].

وقد ظهر لي أن استخدام بعض أئمة البصريين والكوفيين لمصطلح (الأداة)كما سبق له مدلول أوسع من مدلول مصطلح الحرف، لأنه يتسع عندهم ليشمل مع الحرف بعض الأسماء المبنية وبعض الأفعال التي لها معان وظيفية كوظيفة الحرف، مثل أدوات الشرط والاستفهام والنواسخ.

وقد زاوج المبرد وابن السراج بين المصطلحين في حديثهما عن حروف القسم وأدوات الاستفهام والجزاء فاستعملا أحدهما رديفًا للآخر.

أما سيبويه فقد جعله رديفًا للحرف بمعناه حيث قال:"وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر[٦]وعد منها(الواو) و(التاء) و(الباء) .

---

(١) المصطلح النحوي لعلي القوزي ص ١٧،ومصطلحات النحو الكوفي د.عبد الله الخثران ص ١١٧.

(٢) ١/٥٢،٥٨-٢/١٢٠.

(٣) الكتاب٣/ ٤٩٦. وقد زعم مصطفى النحاس في كتابه دراسات في الأدوات النحوية ص١١ أن سيبويه لم يستخدم هذا المصطلح في كتابه وتابعه في هذا الزعم أبو السعود الشاذلي في كتابه الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ص ١١.

(٤) الجنى الداني ٢/٣١٧- ٣٢٠- ٣٢٣، ٤/٤٦-٨٠ .

(٥) الجنى الداني ٢/٣١٧- ٣٢٠- ٣٢٣، ٤/٤٦-٨٠.

(٦) الكتاب٣/٤٩٦.

وقد قصر بعضهم مصطلح الأداة على ما سمى حروف المعاني كخلف الأحمر في مقدمته حيث قال : "الكلمة : اسم وفعل وحرف وهو(الأداة)" [١].

وكذا فعل أبو عبد الله الطوال والفارابي فيما نقله عنهما ابن السيد [٢].

كما فسر ابن الخشاب مصطلح الأدوات بالحروف فقال:"الأدوات هي الحروف[٣].

أما متأخرو النحويين كابن مالك ، والمرادي ، وابن هشام ، والأشموني ، والسيوطي، وغيرهم، فغلب عليهم استعمال مصطلح الأدوات على حروف المعاني وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف [٤].

ومما يشار إليه أن ابن هشام سمى حروف المعاني أيضًا بالمفردات وهى تعنى عنده الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والأفعال والظروف[٥].

أما المحدثون فقد تبلور موقفهم من مصطلح الأداة على نحو لا يختلف كثيرًا عن آراء النحويين القدماء،فمنهم من عبر بالأدوات والحروف معًا،وجعل مصطلح الأدوات لحروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف[٦].

ومنهم- وهم بعض المجددين- من استعاض في تقسيمه الكلم عن مصطلح الحرف بالأداة بمعناها الشامل كإبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، ومحمد حماسة عبد اللطيف، وتمام حسان [١].

---

(١) ص ٣٥.
(٢) إصلاح الخلل ص ٢٥-٣٠، وينظر رأى ابن جني في سر الصناعة ص١٥.
(٣) المرتجل ص ١٢٤.
(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٦٨٩، والجنى الداني ص ٢٠٨، ومغني اللبيب ص١٩، ص١٩، وأوضح المسالك٣/١٥٩، وحاشية الصبان٤/٩، والإتقان٢/١٤١..
(٥) المعني ص ١٧.
(٦) القواعد الأساسية للغة العربية ص ٩٩-٣٤٢، النحو الواضح ص ١٦-٣٧٤، الواضح في النحو والصرف ص ٨٧-٨٨.

اختلاف النحاة في تحديد الحرف :

لم يستطع النحاة القدامى والمحدثون أن يتفقوا على وضع حد فاصل للحرف يميزه عن قسيميه، فاضطرب بعضهم في تحديده، وكذلك في تحديد الاسم والفعل، وتداخلت الحدود كثيرًا، ففي حين عد جمهورهم الكلمات التي تستخدم في الاستفهام والشرط أسماء ،عدها بعضهم حروفا كالزجاجي، وقد مزج ما هو اسم من هذه الأدوات بما هو حرف عند النحويين وسماها كلها حروفًا [٢].

أما المبرد فقد سمى أدوات الشرط كلها حروفًا، ثم قسمها إلى أسماء وظروف وحروف، وعبر أحيانًا بمصطلح الحرف عما هو اسم منها، مثل(مهما) و(متى) و(حيثما) و(إذما) و(أين) [٣].

ثم عاد ونص على أن (إن) ليست باسم ولا فعل وإنما هي حرف[٤]كما عد الزجاجي أيضًا كان وأخواتها حروفًا [٥].

ووصفها الجرجاني بأنها " أفعال تجرى مجرى الأدوات،وتختص بأحكام مختلفة"[٦].

---

(١) من أسرار اللغة ص٢٩٤، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٥٩-٦٠، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص٧٧، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢ . .

(٢) كتاب الجمل ص ٢١١،٣٠٢، وقد تعقبه واعتذر له بعض شراح الجمل (إصلاح الخلل ص ٢٦٤، شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٥،٤٠٣) ..

(٣) المقتضب٢/٤٥-٥٢.

(٤) المقتضب٢/٥٢

(٥) الجمل ص٤١، وقد اختلف شراح الجمل في مراد الزجاجي من عدها حروفًا فذكر بعضهم أن ذلك بسبب ضعفها في باب الفعلية، كما اعتذر له آخرون بأن ذلك من باب التجوز في اللغة (إصلاح الخلل ص١٣٤،١٣٥، شرح الجمل لابن خروف١/٤١٥، البسيط في شرح الجمل٢/٦٦١) ..

(٦) الجمل في النحو١٣، ومثله فعل ابن الخشاب في المرتجل ص١٢٤.

أما ابن يعيش فقد نقل عن بعضهم أنها " أفعال عبارة " ثم بين ذلك بأنها "أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث...فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث ،لم تكن أفعالًا، إلا من جهة اللفظ و التصرف"(١) .

وذهب السيوطي إلى أنها ليست بأفعال صحيحة، وحقها ألا تعمل شيئًا، إذ يقول: "و كان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئًا لأنها ليست بأفعال صحيحة...إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه،وإنما عملت تشبيهًا لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب"(٢).

ومن المحدثين الدكتور تمام حسان الذي عدها أدوات محولة من الفعلية(٣).

ومن مظاهر الاضطراب في تحديد الحرف اختلافهم في ماهية بعض الأدوات بين الحرفية والاسمية، وبين الحرفية والفعلية كما سيرد في ثنايا هذا البحث (٤).

حتى قال المبرد نقلًا عن الزجاجي في الإيضاح (٥): " أجيز أن أسميها كلها أسماء...ويجوز أن أسميها كلها حروفًا...ويجوز أن أسميها أفعالًا " .

وقد شدد الدكتور إبراهيم أنيس النكير على النحويين في اضطرابهم هذا فقال : " يتضح من هذه الإشارات السريعة ، أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان

(١) شرح ابن يعيش٧/٨٩.
(٢) همع الهوامع١/٣٥٣.
(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث٣٦، وينظر النحو العربي بين القديم والحديث للدكتور عبد الله أحمد بن أحمد ص ١٢٩ ، وأقسام الكلام العربي لمصطفى الساقي ص٧٠ ..
(٤) ص١١،١٢.
(٥) ص٤٤.

النحاة، وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة، ولعلهم أحسوا بشيء من هذا حين لجأوا إلى ما سموه علامات الأسماء...وعلامات الأفعال"[1] .

(١) من أسرار اللغة ص ٢٨٠.

المبحث الأول

موضع حروف المعاني
من الكلام عند القدامى والمحدثين

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : **موضع حروف المعاني عند قدامى النحاة**

المطلب الثاني : **موضع حروف المعاني من الكلام عند النحاة المحدثين**

المطلب الأول

موضع حروف المعاني عند قدامى النحاة

قسم النحويون القدماء الكلم (الكلام) إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف) .

يقول سيبويه :"الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى "[١] .

ويقول المبرد :"الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة"[٢] .

وهو ما عبر به أبو القاسم الزجاجي قائلًا :"أقسام الكلام ثلاثة،اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"[٣] .

أما الزمخشري فيصف الكلمة بأنها :"جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف"[٤] .

تعليل التقسيم الثلاثي:

يظهر أن جمهور النحويين قد اطمأنوا إلى التقسيم الثلاثي للكلمة حتى صار إجماعًا .

وقد حكي الإجماع عنهم الزجاجي فقال :"فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف، وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك"[٥] .

---

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) المقتضب ٣/١ .

(٣) الجمل في النحوص ١ .

(٤) المفصل ص١٥ .

(٥) الإيضاح ص٤١، وممن حكي الإجماع أيضاً أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٢/١، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ص١٦١،١٦٢.

قال ابن السيد في معرض تعقبه الزجاجي : " أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض"[1] .

وقد اجتهد غير واحد من النحويين في بيان علة حصر الكلم في ثلاثة فقط،فذكر الزجاجي علة ذلك بطريقة السؤال والجواب فقال :"نبدأ بما يسأل عنه أصحاب سيبويه وما يحتج به له. يقال لأصحابه وسائر من اعتقد هذا المذهب : من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟ وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان، وإنما ذكره سيبويه في أول كتابه...ولم يقرنه بدليل قاطع ولا حجة... ؟ .

فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليدًا من غير برهان ولا حجة فأنتم في عمياء وشبهة،فما دعاكم إلى قبول ذلك فيه ،وقد علمتم أن النحو علم قياسي لا يقبل إلا ببرهان وحجج...؟ .

وما نؤمنكم من أن يعارضه معارض يقول لكم :كلام العرب أكثر من هذه الأقسام، فبأي شيء تصلون إلى بطلان دعواه وتصحيح دعوى صاحبكم!.

الجواب أن يقال له : إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل... ومن الأشياء ما يعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التي لا تشكل على أحد.

ونحن نعلم أن الله – عز وجل – إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضًا بما في ضمائرهم...فإذا كان هذا معقولًا ظاهرًا غير مدفوع فيبين أن المخاطَب والمخاطِب، والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها...فالخبر إذًا هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه.

---

(١) إصلاح الخلل ص٥ .

ولابد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل، فيكون للكلام قسم رابع، وهذا معنى قول سيبويه : الكلام اسم وفعل وحرف، وقد روى لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين على بن أبي طالب...، والمدعي أن للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مخمن أو شاك، فإن كان متيقنًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلًا " (١) .

وقد لخص العكبري كلام الزجاجي بعبارة مختصرة واضحة حين قال:" إنما علم كون الكلام ثلاثًا من وجهين:

أحدهما : أن الكلام وضع للتعبير عن المعاني والمعاني ثلاثة : معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر، فكانت العبارات عنها كذلك .

الثاني : أنهم وجدوا هذه الأشياء تعبر عن كل معنى يخطر في النفس، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه"(٢) .

وقد استدل الحيدرة على صحة هذه القسمة بالسماع والقياس والإجماع فقال : " أما السماع فمن قول على – عليه السلام – : يا أبا الأسود انح لهم نحوًا ، فإن الكلام كله ثلاثة أشياء :اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وأما الإجماع فما أجمع عليه المصنفون من قولهم : (الكلام ثلاثة) ولم يقل أحد منهم خلاف ذلك.

وأما القياس فإن الكلام – كما ذكر طاهر بن أحمد (٣)– عبارة عن المعنى، والعبارة تكون على حسب ما يقتضيه المعبر عنه، وهو لا يخلو أن يكون ذات الشيء، أو حدثًا من الذات، أو واسطة بين الذات والحدث، فعبر عن الذات بالاسم،

---

(١) الإيضاح ص٤١-٤٣ .

(٢) اللباب١/٤٣، وينظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٣ .

(٣) يقصد به ابن بابشاذ في شرح الجمل ص٢.

وعن الحدث بالفعل، وعن الواسطة بالحرف، فلو سقطت الذات لبقى الفعل بغير فاعل، ولو سقط الفعل لبقيت الذات جامدة لا يخبر عنها بشيء، ولو سقط الحرف لبقى ضعيف الأفعال منقطعًا لا يصل إلى الأسماء، فصار المتكلم لا يستغني عن واحد من هذه الثلاثة ولا يفتقر إلى شيء بعدها "[١] .

وأضاف أبو حيان دليلًا آخر لهذه القسمة وهو" أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها أو تدل على معناها لا بانفرادها، بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض في بنيتها لزمان ذلك المعنى أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل، فلا رابع"[٢] .

والغريب أن الزجاجي ذكر في موضع آخر أن تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام فحسب موجود في لغات أخرى غير العربية، لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع وإن كان ليس له ترتيب العربي ونظمه وحسن تأليفه [٣] .

وقد ظل هذا التقسيم الثلاثي سائدًا لدى النحويين باتفاق إلا ما لا يعتد بخلافه،كما صرح بذلك ابن هشام [٤] .

وقد صرح أبو حيان بذكر ذلك المخالف لإجماع النحويين على تلك القسمة فقال :" أجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف.

---

(١) كشف المشكل ص١٦٧،١٦٨وينظرشرح اللمحة البدرية١٦٢،والتهذيب الوسيط في النحو للصنعاني ص٢١ .

(٢) التذييل والتكميل١/٢٢، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٨، والهمع١/٢٢.

(٣) الإيضاح ص٤٥.

(٤) شرح اللمحة البدرية ص١/١٦٢ .

وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعًا، وهو الذي نسميه نحن اسم الفعل،وكان يسميه خالفة، إذ ليس هو عنده واحدًا من الثلاث"[١].

وقد نقل أبو حيان عن شيخه ذلك على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة .

والحق أن ابن صابر حين رأى أن اسم الفعل مثل : (مه، وصه، وآمين...وغيرها) ليس فعلًا خالصًا، فلا يقبل العلامات الإعرابية التي يقبلها الفعل، لكنه يدل على الحدث والزمان كما هو الحال في الفعل،كما أنه ليس اسمًا خالصًا، لأنه لا يتصرف تصرف الأسماء، عده قسمًا خاصًا مستقلًا، وسماه الخالفة، أي خالفة الفعل، لأنها تخلف الفعل [٢] .

وقد فتح هذا باب الزيادة في القسمة للمحدثين كما سنرى في المبحث الثاني .

ولتأرجح أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية اعتبرها البعض أفعالًا وعزي للكوفيين، واعتبرها البعض الآخر أسماءً وهو مذهب البصريين [٣] .

(١) التذييل والتكميل٣/٨٢، وينظر الهمع٣/٨٢، والأشباه والنظائر٣/٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني٣/١٩٤،ومصطلحات النحو الكوفي ص٥٥.

(٣) شرح اللمحة البدرية٢/٨٠، وتوضيح المقاصد٤/٧٥، والهمع٥/١٢١، والبسيط في شرح الجمل١/١٦٣، والمساعد٢/٦٣٩، وشرح التصريح٢/١٩٥، وحاشية الصبان٣/١٩٥ .

ونسب ابن هشام مصطلح الخالفة لبعض نحاة الأندلس [١] .

ولـيس بصـحيحٍ نسـبة بعضـهم ذلـك إلـى الفـراء والكـوفيين [٢] . ونقـل بعـض المحـدثين أن بعـض النحـويين كالزجـاجي يجعلـون الظـروف قسـمًا مسـتقلًا غيـر الأسماء والحروف [٣] .

ولم أجد من ذهب إلى هذا الرأي صراحة وكلام الزجاجي في الجمل [٤] غير صريح .

وإن صح هذا العزو كان نواة للمحدثين في تقسيمهم الجديد للكلمة .

تعليل الترتيب الثلاثي :

جرى النحويون جميعهم على الاعتداد بهذا الترتيب الذي يبدأ بالاسم ويثني بالفعل ويؤخر الحرف، اقتداءً بسيبويه إذ يقول :" فالكلم :اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى"[٥] .

وقد حاول بعض النحويين ـ على عادتهم في اختراع العلل والولع بها ـ البحث عن علة ذلك الترتيب الذي أصبح عندهم إجماعًا حيث ذكر ابن هشام أن النحاة أجمعوا على ترتيبها هذا الترتيب، فيبتدئون بالاسم لأنه أشرف [٦]، وعلل ذلك بأن له فائدتين في باب الإسناد وهما إسناده والإسناد إليه، ويثنون بالفعل لأن له فائدة واحدة هي إسناده، ويثلثون بالحرف لأنه لا يسند ولا يسند إليه .

---

(١) شرح اللمحة البدرية٢/١٠٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٩، وينظر المصطلح النحوي لعلي القوزي ص١٨٣

(٣) أقسام الكلام العربي لمصطفى ساقي ص٧١ .

(٤) الجمل ص ٦٠،٦١.

(٥) الكتاب١/١٢.

(٦) شرح اللمحة البدرية ص ١٦٧ .

وقد تشابهت عبارات النحويين في تعليلهم تقديم الاسم وتأخير الحرف .

فذكر الثمانيني بأن الاسم هو المقدم في الرتبة على قسيميه، لأنه الأصل لها حيث استغني عن الفعل والحرف فعلا عليهما وأخر عنه الفعل لأنه فرع عليه، لأنه يفتقر إلى تقدمه، وإنما أخر عنهما الحرف لأنه جاء لمعنىً في الاسم والفعل، فلما صار فرعًا عليهما تأخر [١] .

وعلل ابن الخشاب ذلك بعبارة موجزة فقال :"الحرف هو القسم الثالث من الكلم الثلاث ، وينحط عن رتبة الفعل كما انحط الفعل عن رتبة الاسم، وذلك أن الاسم يخبر عنه وبه كما علمت، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه " [٢] .

وذكر ابن الأنباري في أسرار العربية ما ذكره الثمانيني قبل، غير أنه زاد : " وإنما قدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم نحو: قام زيد، وأخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد " [٣] .

وقد جعل الرضي الغاية من الترتيب حصول الفائدة وائتلاف الكلام حيث يقول : " إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وان لم يأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه يكون أحد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام "[٤] .

---

(١) الفوائد والقواعد ص ١٠،١١.

(٢) المرتجل ص ٢٣، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧.

(٣) ص ١٧، وقد عبر ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٦٣ بعبارة مشابهة .

(٤) الكافية ص ٦.

وهو بهذا يؤكد على شرف المعنى وأثره في صناعة النحو وتأليف الكلام .

ولم أقف على مخالف لهذا الإجماع من المتقدمين أو المتأخرين ولو من وجه خفي، مما يدل على وجاهة تلك العلل ومتانتها وموافقتها لمقصود كلام العرب .

المطلب الثاني

موضع حروف المعاني من الكلم عند النحاة المحدثين

ظل التقسيم الثلاثي للكلم هو الاتجاه السائد والمتوارث في بعض الكتب التعليمية حتى الآن، حيث عد بعض النحويين المحدثين هذا التقسيم الثلاثي للكلم هو الأصح والأدق تأثرًا في ذلك بمنهج النحاة القدماء.

وممن ارتضى ذلك التقسيم وعمل بمقتضاه من المحدثين :

علي الجارم ومصطفى أمين حيث يقولان : "إن الكلم اسم وفعل وحرف"[١] ومحمد عيد إذ يقول : "والاستقراء هو الأساس الذي أدى إلى معرفة أن الكلمة العربية أنواع ثلاثة : اسم وفعل وحرف"[٢] وعبده الراجحي حيث يؤكد على هذا التقسيم بقوله : " وأنت تعلم أن الكلمة العربية إما أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فهي لا تخرج عن واحد من هذه الثلاثة"[٣] .

وممن سار على هذا النهج أيضًا عباس حسن[٤]، ومحمد خير الحلواني [٥]، وعلي رضا [٦]، والسيد أحمد الهاشمي[٧]، والشيخ مصطفى الغلاييني [٨] .

---

(١) النحو الواضح ص١٦ .

(٢) النحو المصفى ص٧،٨ .

(٣) التطبيق النحوي ص١١.

(٤) النحو الوافي ص١٧.

(٥) الواضح في النحو والصرف ص٨ .

(٦) المرجع في اللغة العربية ص١٠.

(٧) القواعد الأساسية للغة العربية ص٨ .

(٨) جامع الدروس العربية١/٩،١٢.

كما أن الدكتور شوقي ضيف وهو رائد من رواد التجديد في النحو العربي، قد ارتضى ذلك التقسيم الثلاثي والتزمه في مشروعه التجديدي، فقال في حديثه عن الكلمة وأقسامها: "وتنقسم إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف..." [١] .

آراء أخرى لبعض المحدثين في تقسيم الكلم :

لم يلتزم بعض الدارسين بما اجتمعت عليه كلمة النحاة القدماء والمحدثين حول تقسيم الكلم، فجاءوا بتقسيمات مختلفة للكلم، وثاروا على التقسيم الثلاثي القديم لزعمهم قصوره عن الإحاطة بفروع الكلام، وعدم استيفائه لمعاني اللغة ودلالتها في الخطاب، غير أنه قد تباينت آراء أولئك المجددين المحدثين ولم يجتمعوا على كلمة سواء في موقفهم من تقسيم الكلام، فسلكوا في ذلك طرائق قددا أهمها :

١- تقسيم يعقوب عبد النبي .

يعد يعقوب عبد النبي من أوائل من تصدوا للنحو العربي بالنقد والتجديد، عبر كتابيه "إصلاح النحو" و"النحو الجديد"، وقد انتقد التقسيم الثلاثي للكلمة عند القدماء، وزعم أنه مأخوذ عن التقسيم السرياني المأخوذ بدوره عن التقسيم اليوناني.

وهو يرى أن لهذا التقسيم الضيق سيئات لا تحصى في بلبلة القواعد واضطرابها في أذهان المتعلمين ...وأن حصر أنواع الكلم في ثلاثة فقط هو حصر تعسفي وتقسيم باطل[٢] .

---

(١) تجديد النحو ص٤٩

(٢) إصلاح النحو ص٤٧ نقلًا عن "في إصلاح النحو العربي – دراسة نقدية" ص١٢٦،ص١٢٧ ص١٢٦،ص١٢٧

ومن هنا قسم الكلم إلى ثمانية أقسام هي [١] :

١- **الاسم** : **وهو ما دل على مسمى** .

٢- **الضمير** : وهو الكلمة التي تحل محل الاسم وتنوب عنه ، وهو خمسة أنواع : (ضمير شخصي، وإشاري، وموصول، وشرطي، واستفهامي) .

٣- **المصدر** : وهو لفظ الحدث الجاري على الفعل .

٤- **الصفات** : وهى التي تدل على وصف وصاحبه ،وتؤخذ من ألفاظ الأفعال .

٥- **الظرف** : وهو ما دل على زمان الفعل ومكانه .

٦- **الفعل** : وهو ما دل على حدث وزمن وقبل التصرف .

٧- **الحرف** : وهو ما دل على معنى يظهر كاملًا في غيره . ثم أضاف في النحو الجديد نوعا آخر وهو:

٨- **أسماء الأفعال والأصوات** ، والأولى تؤدي معنى الأفعال وعملها ولا تتصرف مثلها والثانية هي ألفاظ محكية عن الإنسان [٢] ..

والملاحظ أن يعقوب عبد النبي لم يمس الحرف بأدنى تصرف أو تغيير لا من حيث المصطلح ولا من حيث دلالة الحرف وماهيته .

في حين نجده قد تعرض للاسم وفرعه إلى أقسام تجاوز بها حدود ما رسمه القدماء .

٢- **تقسيم إبراهيم أنيس** :

---

(١) والحقيقة أن هذا التقسيم بعينه هو ما أخذ به الدكتور تمام حسان في محاولته التجديدية في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ص٩٠مع فارق واحد وهو أنه اعتبر المصدر نوعًا من الاسم لا قسمًا برأسه كما فعل يعقوب، بالإضافة إلى فوارق أخرى طفيفة بيد أن تمام حسان لم يشر إلى ذلك، ينظر في إصلاح النحو – دراسة نقدية ص ١٦٦

(٢) ص٣، نقلًا عن "في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية" ص١٢٦،١٢٧، وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص ١٠٨،١٠٩.

انتقد إبراهيم أنيس تقسيم القدماء للكلام، وزعم أنهم اضطربوا في تحديد هذه الأقسام الثلاثة وما ذاك إلا نتيجة اتباعهم تقسيم فلاسفة اليونان وأهل المناطقة له.

وقد ذهب إلى أنه لابد عند تقسيم الكلام من مراعاة أسس ثلاثة هي : (المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام) .

وزعم أن ثمة تقسيمًا رباعيًا مبنيًا على تلك الأسس وهو أدق من تقسيم الأقدمين وهو[1] :

١- **الاسم** : ويشمل الاسم العام أو الكلي كشجرة وكتاب، والعلم مثل أحمد ومحمد، والصفة.

٢- **الضمير**: ويشمل إلى جانب الضمائر أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأعداد.

٣- **الفعل** : وعلاماته دخول (قد) والسين وسوف عليه،واتصال ضمير الرفع به.

٤- **الأداة** : ويندرج تحتها كل ما بقى من ألفاظ اللغة مما لم يذكر في الأقسام السابقة ويشمل ذلك الحروف والظروف ونحو ذلك .

ومما يؤخذ على الدكتور إبراهيم أنيس جعله الظروف من الأدوات، وفي هذا نظر لوجود فوارق أسلوبية لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف وبقية الأدوات[2] .

ويلاحظ هنا أن الدكتور إبراهيم أنيس استعاض عن لفظ الحرف بالأداة، ومصطلح الأداة مصطلح قديم كما ذكر في تمهيد هذا البحث، غير أن أنيس أدخل فيه هنا ما لم يدخله السابقون .

---

(١) من أسرار اللغة ص٢٧٩، وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص ١١٠، وأقسام الكلام العربي ص٨٣ فما بعدها .

(٢) النحو العربي بين القديم والحديث ص١١٠

٣- تقسيم مهدي المخزومي :

انتقد الدكتور مهدي المخزومي تقسيم سيبويه والقدماء للكلمة (اسم وفعل وحرف) وزعم أنهم لم يوفوها حقها من الدرس اللغوي والنحوي، ولاسيما الفعل والأداة، وذلك بسبب التزامهم التام بنظرية العامل : "...فقد غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه حكم العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشر إليها في تقسيمه أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة،كلمات ليس لها معنى خاص ولا مدلول بعينه،كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه، و(امرأة) على إنسانة أنثى لا بعينها، و(شجرة) على نبتة ذات ساق إلى غير ذلك، ولكنها تستعمل في هذا كله وتدل على ذلك كله، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات أو كنايات، لأنها تشير إلى كل ذلك ويكنى بها عن كل ذلك .

وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلم إلى أربعة أقسام بدلًا من ثلاثة، مما جرى عليه عرف النحاة قديمًا وحديثًا وهي :

(١-الفعل ، ٢- الاسم ، ٣- الأداة ،٤- الكناية) [١] .

والملاحظ عليه في هذا التقسيم أنه قدم الفعل على الاسم خلافًا لما هو شائع ومتبع عند القدماء والمحدثين، بالرغم من أنه بين ما للاسم في الجملة من أهمية غير خافية على الدارسين واختصاصه بخصائص ينفرد بها عما سواه ومن أجل هذا ينبغي- عنده- أن تنال الأسماء من الدارسين فضل عناية [٢] .

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص٤٦

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص٢٧

وصرح بأنه أراد بالأداة ما أراده الكوفيون مرادفًا لمصطلح الحرف الذي عبر به سيبويه ،ومثل بالأداة بنحو (هل)، و(لم) .

وأكد على أنه ينبغي أن تدرس الأدوات مجموعات لا أفرادًا لتكون الفائدة أعم، ولتسهل ملاحظة الفروق بين ما تنتظمه المجموعة الواحدة من أدوات [١] .

غير أنه يؤخذ على المخزومي أنه عند حديثه عن القسم الرابع (الكنايات) فرق بين ما ينتظم في معنى واحد ووظيفة واحدة ألا وهو الاستفهام والشرط، فجعل من الاستفهام ما هو أدوات (كالهمزة) و(هل) ومنه ما هو كنايات مثل (متى) و(أين) و(كم) وغيرها، وكذا فعل في حديثه عن الشرط حين جعل (إن) و(متى) و(من) و(أين) و(حيثما)... ونحوها كنايات.

وهو بهذا يتفق مع القدماء إلى حد كبير في تحديد مفهوم الحرف وإن عبر عنه بالأداة تبعًا للكوفيين غير أنه قد وقع فيما نقد القدماء فيه حين فرق بين أدوات الاستفهام وأدوات الشرط وهو من نادى بوجوب الحديث عنها في موضع واحد كما سلف .

٤- تقسيم الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف :

ابتدأ الدكتور محمد حماسة حديثه عن أقسام الكلم في العربية بذكر إجماع النحويين على التقسيم الثلاثي من لدن سيبويه، وقد عرض لخلاف أبي جعفر بن صابر وعده اسم الفعل قسمًا رابعًا للكلام سماه الخالفة . وقد أنكر حماسة على النحويين ذلك التقسيم، ووصفه بأنه ضيق محدود، اضطربت فيه عندهم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية وبين الاسمية والحرفية والحرفية والفعلية أيضًا،كما انتقدهم بعدم اعتدادهم برأي عالم مجتهد وضع الأمر في موضعه الصحيح، ويعني به ابن صابر. وبناء على ذلك الاضطراب لدى القدماء فإن التقسيم العلمي الذي

(١) المرجع السابق ص ٣٨

يرمي إليه الباحث لابد أن يكون خاضعًا لقانون الحالات الموضوعية، والتقسيمات اللغوية العلمية تنفصل عن التقسيمات المنطقية، فإذا حاولنا أن ندخل في مسائل النحو شيئًا من النظام المنطقي رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعًا تحكميًا، فطورًا ترانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة وفي ذلك إكراه للغة، وتارة ترانا نجمع في فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يجمع بينها شيء من المنطق، وفي ذلك إكراه للعقل .

وقد نقل حماسة نقد الدارسين المحدثين النحاة القدماء لتأثرهم في تقسيم الكلمة بالفلسفة الإغريقية، لذا جاء تقسيمهم غير دقيق، لأنه لا يستوعب كل أجزاء الكلام، وعليه فلابد من إعادة النظر في تقسيم الكلمة .

وقد عرض بالتفصيل لثلاث محاولات لتقسيم الكلمة هي أولاها محاولة الدكتور حسن عون الذي قسم الكلمة إلى ثمانية أقسام هي : الاسم والفعل والحرف والصفة والظرف والضمير والإشارة والموصول، حيث رأى أن تقسيم الكلمة في النحو العربي متخلف، وفي حاجة ملحة إلى النظر والاستدراك، وأن لتقسيمه الجديد مزايا أهمها :

أولًا : أنه يجمع كل أحكام النحو في أبواب مستقلة محددة لا تعارض بينها ولا تداخل .

ثانيًا : أنه يعفي النحو من ظاهرة التشتت والتكرار، وضرب مثلًا لذلك بالحروف التي تحدث عنها القدماء في أبواب متفرقة .

ثالثًا : أنه يعفي النحو من قضية العامل وأثره وفلسفته التي طغت على المادة النحوية .

وقد انتقد حماسة حسن عون في أنه لم يحدد كل قسم من أقسام الكلمة ، كما عاب تقسيمه في كونه ليس نابعًا من اللغة العربية نفسها أو يعتمد عليها،

ولكنه تقسيم بالقياس إلى اللغات الأخرى كاليونانية واللاتينية ارتضاه للعربية[١]، وتقسيم الكلمة ينبغي أن يكون قائمًا على خصائص اللغة المدروسة نفسها .

أما المحاولتان الأخريان فهما محاولة الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان وقد تم تخصيص هاتين المحاولتين في هذا البحث بما يغني عن التكرار .

وقد بين حماسة في ثنايا كتابه التقسيم الذي سيعتمد عليه وهو تقسيم الدكتور تمام حسان الآتي ذكره، لوضوح الأسس التي استند إليها وتنوعها، غير أنه خالفه في عدم عد الظروف قسمًا قائمًا بذاته، ورأى أن تضم للأدوات، لأنها تستخدم أيضًا في الربط بين أجزاء الجملة والتعليق [٢] .

٥- تقسيم الدكتور تمام حسان :

انتقد تمام حسان التقسيم الثلاثي للكلم عند القدماء بحجة أنه قام على التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط، وأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، وعليه فإن ذلك التقسيم بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى [٣] .

وقد قسم الدكتور تمام حسان الكلم أولًا على أربعة أقسام فقط وهى : (الاسم والفعل والضمير والأداة) [٤] ثم عدل عن هذا التقسيم الرباعي إلى تقسيم آخر

(١) العلامة الإعرابية ص٦٤ – ٧١

(٢) العلامة الإعرابية ص ٧٧

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٨،٨٧

(٤) وذلك في كتابه مناهج البحث ص ١٩٥، وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص ١١٦والعلامة الإعرابية ص٧٣

سباعي، إذ قسم الكلم إلى سبعة أقسام هي : (الاسم والصفة والفعل والخالفة والضمير والظرف والأداة) [١] .

وقد اعتمد في هذا التقسيم على أساس المبنى والمعنى معًا، وهو أساس يقوم على الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو الوظيفة الاجتماعية، لا على الأجسام والأعراض والذات والحدث والربط بينهما[٢] .

ويرى تمام أنه يجب بناء ذلك التقسيم على طائفة من المباني والمعاني حددها فيما يلي:

أ- المباني : وهى عنده الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام، والرسم الإملائي .

ب- المعاني : وهى عنده التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي.

والذي يهمنا من ذلك التقسيم هو حديثه عن الأدوات، ويتضح منه اتساع مفهومها كثيرًا عنده حيث لم تعد تقابل مصطلح الحرف فقط بل تنقسم عند تمام حسان إلى قسمين :

١- الأداة الأصلية : وهى الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف ...إلخ.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٠، وقد سبقت الإشارة إلى تأثر تمام حسان بمحاولة يعقوب عبد النبي، غير أنه لم يشر إلى ذلك ص٦

(٢) لغة الشعر ص ٥٥، ومناهج البحث ص ٢٣٠-٢٣٦، وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص١١٦

٢- الأداة المحولة : وقد تكون هذه ظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط، أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضًا، أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل (كان وكاد) وأخواتهما أو ضميرية كنقل (من) و(ما) و(أي) إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب...إلخ [١].

ويتضح مما سبق أن قسم الأداة عند تمام حسان يشتمل على الأدوات وحروف المعاني، وكلها يدل كما قال النحاة على معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف، ومعنى ذلك – في فهمنا الحاضر- أنها تدل على علاقة بين عنصر أو أكثر من عناصر السياق [٢] .

أما أسباب إخراجه الأفعال الناقصة (كان وكاد) وأخواتهما من الأفعال وإدخالها في قسم الأدوات فهي ما يأتي :

١- النواسخ المنقولة عن الفعلية حين تنقل إلى معنى النسخ تفقد الدلالة على الحدث، ولا يبقى لها من معنى الفعل إلا الدلالة على الزمن، وهذا هو المقصود بأنها ناقصة، بل إن (ليس) من بين هذه الأدوات تتمحض للنفي، ولا يتضح فيها حتى معنى الزمن .

٢- لا يوجد معنى الإسناد بين هذه الأدوات ومرفوعاتها، ولكن هذا المعنى واضح بين المرفوع والمنصوب بعدها، ولو كانت أفعالًا لوقعت موقع المسند .

٣- لا توصف هذه الأدوات بتعد أو لزوم، ولو كانت أفعالًا لوصفت علاقتها بالخبر المنصوب بعدها بأحد هذين الوصفين .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٣

(٢) الخلاصة النحوية ص ٤٠،٤١ وينظر النحو العربي بين القديم والحديث ص ١١٧

٤- بعض هذه الأدوات مثل (ليس وعسى واخلولق) وأفعال الشروع إما غير متصرفة تمامًا، وإما ناقصة التصرف، مما يباعد بينها وبين الأفعال التامة فينفي عنها صفة الفعلية أو يضعفها.

٥- تختص هذه النواسخ بالدخول على الأفعال، فتعتبر قرائن وتدل على خصوص زمن الفعل الذي دخلت عليه، وبهذا تكون تعبيرات عن الجهة [١] .

وقد سبق في تمهيد هذا البحث [٢] الإشارة إلى أن من قدامى النحويين من يميل إلى تسمية هذه الأفعال حروفًا كالزجاجي(٣) ومنهم من شبهها بالأدوات كالجرجاني[٤]، ومنهم من سلبها كمال الفعلية كابن يعيش وغيره [٥] .

وقد اجتهد تمام حسان في إيجاد سمات تميز الأدوات عن بقية أقسام الكلمة فذكر منها :

١- من حيث الرتبة، الأدوات أشد تأصلًا فيها من الضمائر،كما أن الصدارة هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة والظرف، غير أن الظرف إذا تعدد معناه الوظيفي فأصبح أداة شرط لزم الصدارة في الجملة .

٢- من حيث التضام : الأدوات جميعًا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم ؛ إذ لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف، حتى أدوات الجمل مفتقرة إلى ذكر الجملة كاملة بعدها .

---

(١) النحو العربي بين القديم والحديث ص ١٢٨،١٢٩، وأقسام الكلام العربي ص١٢٤، وأصله في اللغة العربية معناها ومبناها ص١٣٠

(٢) ينظر ص٥

(٣) الجمل ص٤١

(٤) الجمل في النحو ص٦٢

(٥) شرح المفصل لابن يعيش٧/ ٨٩ ، وهمع الهوامع٢/ ٦٣

٣- من حيث الرسم الإملائي : فالأدوات كالضمائر منها المنفصل ومنها المتصل، فإذا كانت الأداة على حرف واحد كانت متصلة بما بعدها كباء الجر ولامه، أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف فإنها تنفصل عن ضميمتها مثل (عن وعلى)، فأما منه وعنه وعليه فالوصل للضمير لا للأداة، فلمجيئه على حرف واحد لحق بما قبله [١] .

تلك كانت رؤية تمام حسان في الأداة ووظيفتها وموضعها من أقسام الكلام، وهي رؤية جريئة وجديدة جديرة بالاحتفاء، وإن اختلف معه في بعض نتائجها فهي بحق إضافة نوعية في حقل الدراسات النحوية الحديثة .

هذه أبرز الآراء في تقسيم الكلام عند المحدثين، وللدكتور فاضل مصطفى الساقي دراسة مستقلة في أقسام الكلام العربي، حيث تناولها من حيث الشكل والوظيفة، غير أنه لا يعدو أن عرض لأبرز تلك المحاولات، وتبنى منها رأى الدكتور تمام حسان السالف ذكره وليس له في هذه الدراسة – حسب تقديري – غير فضل جمع ما تناثر من أقوال وآراء أولئك العلماء، وردد ما باحوا به من نقد القدماء في تقسيم الكلام وأنهم بذلك قد تأثروا بالفلسفة، ومن هنا تداخلت عندهم تلك الأقسام فوقعوا في كثير من الحيرة والاضطراب على حد زعمه، غير أنه قد أشاد بجهود الجرجاني وانفراده بآراء خاصة تتمثل في نظرية النظم وما يتصل بها من بناء وترتيب وتعليق، ودعا إلى إعادة النظر في التقسيم الثلاثي كما هي دعوة من سبقه أيضًا .

وقد خلص إلى نتائج مستخلصة من اضطراب أقوال النحاة حسب تعبيره منها :

١- أنه يميل إلى جعل الخالفة قسمًا رابعًا من أقسام الكلام .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٦

٢- أنه يميل إلى ما ذكره بعض النحاة كالزجاجي من أن الظروف غير الأسماء والحروف .

٣- أنه يميل إلى الأخذ بتسمية الكوفيين للحروف أدوات، لأنها في نظره أقرب إلى الدقة، لتشمل حروف المعاني وبقية الأدوات التي تؤدي وظيفة التعليق .

وعلى ذلك فأقسام الكلمة عنده سبعة : الاسم والفعل والصفة والخالفة والضمير والظرف والأداة [١] وهو بهذا التقسيم تابع لأستاذه تمام حسان تمام المتابعة .

١ - أقسام الكلام العربي ص ٢٧ فما بعدها

المبحث الثاني

دلالة حروف المعاني عند القدماء والمحدثين

البحث عن الجانب الدلالي للحرف كان قليلًا عند علماء النحو، وذلك لانشغالهم في تحديد مفهوم الحرف من خلال تقسيم الكلمة ، وحصر ذلك التقسيم في أقسام ثلاثة (الاسم والفعل والحرف)، ورسم حدود متباينة لها تمنع تداخلها ، وكان حديثهم عن معاني الحروف ودلالاتها مفردة، مجردة من التركيب ، والقلة منهم من تجاوز ذلك وحاول البحث عن الجانب الدلالي في السياق كالجرجاني مثلًا في جهوده البلاغية .

وكان للبلاغيين جهود متناثرة في الحديث عن دلالة حروف المعاني في السياق وأثرها فيما يعرف بالانسجام والاتساق، خاصة في مبحثي الوصل والفصل .(١)

أما الأصوليون فقد كان للبحث في الجانب الدلالي للحرف نصيب الأسد عندهم، انطلاقًا من خدمة النص القرآني والحديث الشريف ، من خلال البحث عن دلالات الحروف ووظائفها لتحليل الجوانب اللغوية في القرآن والسنة، و فهم أساليبهما البيانية واستنباط أحكامهما التشريعية،ومحاولة إدراك مقاصدهما، وكل ذلك لأن منهج علماء الأصول هو الكشف عن المعاني بجميع صورها الجلية والغامضة محاولة للوصول للمقاصد (٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز للجرجاني ص١٧٠ومابعدها، وبغية الإيضاح للصعيدي ص٦٢ومابعدها، والحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين لهادي الهلالي ص١٩٦وما بعدها، ولسانيات النص للدكتور محمد خطابي ص١٠٨فما بعدها .

(٢) بحث "معنى الحرف بين النحاة والأصوليين "للدكتور مجاهد مصلح ص٣.منشور في مجلة شئون العصرالعدد٢١السنة التاسعة .

ولما كانت هذه الدراسة نحوية، فسأكتفي باستعراض آراء علماء النحو حول دلالة حروف المعاني .

المطلب الأول

آراء النحويين القدماء

كان هناك شبه إجماع من قدامى النحاة على أن الحرف ليس له دلالة في نفسه، إنما يدل على معنى في غيره،غير أن هناك آراء خالفت شبه الإجماع هذا على نحو من التفصيل التالي:

أولا:القائلون بدلالة الحرف على معني في غيره وهم جمهور النحاة:

وهناك جملة من التعريفات المختلفة للحرف ذكرها ابن السيد البطليوسي في إصلاح الخلل ورد أكثرها، يقول البطليوسي : قال أبو القاسم الزجاجي:"والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من، وإلى، وثم،...وما أشبه ذلك"(١) .

ولقد خطأ البطليوسي الزجاجي في هذا التعريف، لأنه تعريف ناقص- على حد قول البطليوسي- و لا تستقيم صحته حتى يزاد فيه (ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة) أي ولم يكن خبرًا ولامخبرًا عنه .

ونقل البطليوسي تعريف سيبويه الحرف بأنه : "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (٢) .

ثم وصف حد سيبويه بأنه: " أتم التعريفات فائدة ولو يدخله الخلل" .

وذكر البطليوسي أيضًا تعريف الأخفش :"الحرف ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف" (٣) .

ورد عليه قائلًا : "خطأ لأن الفعل داخل في هذا التحديد فمن الأفعال ما لا يتصرف، مثل، نعم، وبئس، وعسى، وكذلك أسماء الأفعال،صه، ومه.....وغيرها " .

---

(١) ص٢٧ فما بعدها والجمل ص١

(٢) الكتاب ١٢/١

(٣) إصلاح الخلل ص٢٩، ولم أقف على تعريف الأخفش .

كما نقل تعريف المبرد :"الحرف ما كان موصلًا الفعل إلى اسم، أو عاطفًا أو تابعًا لتحدث به معرفة، أو كان عاملًا ".

وعلق عليه بأنه "فاسد أيضًا لأن من الحروف ما تأتى لمعنى الاستفهام، ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي، ولمعنى القسم، والتمني، والنهي، وغير ذلك".

ثم ذكر البطليوسي تعريف الزجاج " الحرف ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته، نحو مررت برجل في الدار، فقولك في الدار صفة لما تحته لا لذاته "[1].

وانتقده قائلًا " إن أبا إسحاق قصد بالصفة المعنوية لا اللفظية، والفعل يشترك مع الحرف في هذا المعنى، فإذا قلت مررت برجل يضرب زيدًا، فيضرب صفة معنوية لا لفظية وكذلك الجمل الخبرية تكون صفات بمعانيها لا بألفاظها".

وممن نقل البطليوسي حده أبو نصر الفارابي، وعنده " الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه [2] .

وعلق البطليوسي على ذلك بقوله " لقد حده دون أن يقرنه باسم أو كلمة وهذا تحديد صحيح " وشبهه بتعريف سيبويه وتابعه عليه.

وهناك أقوال أخرى تذهب في دلالة الحرف هذا المذهب أذكر منها أبرزها :

(١) المرجع السابق٢٩، ولم أقف على تعريف الزجاج في كتبه .

(٢) المرجع السابق ص٣

١- رأى السيرافي:

قال شارحًا تعريف سيبويه للحرف " فالكلم اسم،وفعل وحرف جاء لمعنى"[١].

فإن سأل سائل فقال :لم قال :(وحرف جاء لمعنى) فقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان، قيل له، إنما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل".

فالسيرافي ممن يرون أن الحروف لا معنى لها في ذاتها ،بخلاف الاسم والفعل، وفسر كلام سيبويه على هذا المعنى ،مع أن كلام سيبويه يحتمله و يحتمل كونه يدل على معنى في نفسه، وخصه بذلك دون الاسم والفعل لإبعاد حروف المباني، والتأكيد على حروف المعاني كقسيمة للاسم والفعل.

وقد استرسل السيرافي في تعليل ما ذهب إليه من دلالة الاسم والفعل على معان في نفسيهما بخلاف الحرف [٢] .

وذكر وجوهاً أخرى محتملة لكلام سيبويه عن الحرف لا تخرج عن فهمه ذلك .

٢- رأى ابن جني:

قال:"والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره"[٣] .

٣- رأى الزمخشري:

قال :"الحرف هو ما دل على معنى في غيره،ومن ثم لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب"[٤] .

---

(١) كتاب سيبويه١/١٢

(٢) شرح كتاب سيبويه ص ٥١،٥٢

(٣) اللمع ص٩١

(٤) المفصل في علم العربية ص٢٨٣

ويقصد بذلك ياء النداء.

٤- رأى ابن يعيش:

قام ابن يعيش بشرح رأى الزمخشري في الحرف فقال : " ....وقولنا دلت على معنى في غيرها فصل ميزه- أي الحرف- عن الاسم والفعل إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره".(١)

ثم مثل على ذلك بكلمة (الغلام) وأنه قد فهم منها المعرفة،ولكن إذا ذكرت (أل) مفردة، لا يفهم منها معنى، وإذا قرنت بما بعدها من اسم أفادت التعريف فيه، وهذا معنى دلالتها في غيرها.

٦-رأى المرادي:

قال:"ولقد حد الحرف بحدود كثيرة ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها".

ثم فسر ذلك بقوله: "إن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلق بخلاف الاسم والفعل، ألا ترى أنك إذا قلت (الغلام) فهم منه التعريف، ولو قلت (أل) مفردة، لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف وكذلك ياء الجر فإنها تدل على الإلصاق حتى تضاف إلي الاسم الذي بعدها...وكذلك القول في سائر الحروف (٢) .

ثانياً:القائلون بدلالة الحرف على معنى فى نفسه:

ومراد هؤلاء أن للحرف دلالة على معناه في حال استعماله منفردًا أو في حال انضمامه في التركيب إلى كلمات أخرى .

(١) شرح المفصل٢/٨

(٢) الجنى الداني ٢٠-٢٢

وممن نسب إليه هذا القول بهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ) فقد ذكر ابن هشام في شرح اللمحة البدرية [١] بأن الشيخ ابن النحاس نازع في (التعليقة) النحويين وزعم أن الحرف دال على معنى في نفسه.

كما زعم ابن هشام أن أبا حيان قد تابعه في شرح (التسهيل) ثم علق بقوله :"وهو موضع يحتاج فيه إلى فضل نظر"[٢] وهذه العبارة من ابن هشام تدل على تردده بين قبول هذا القول ورفضه .

وقد نقل السيوطي عن ابن هشام ذلك وأردف بنقل عبارة ابن النحاس كاملة، و منها قوله : "...والحق أن الحرف له معنى في نفسه، لأنا نقول :لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا، فلا دليل في عدم فهم المعنى أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فإنه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانا ب (هل) و هو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذًا عرفنا أن له معنى في نفسه ...و اللغويون كلهم قالوا : " إن(هل) للاستفهام، ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الإفراد .

فإن قيل : أي فرق بين معنى الاسم و الفعل و بين معنى الحرف على ما ذكرت ؟.

قلنا الفرق بينهما أن كل واحد من الاسم و الفعل يفهم منه في حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد، هذا كلام ابن النحاس بحروفه [٣] .

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١٦٤/١

(٢) المرجع السابق

(٣) الأشباه والنظائر ٥ / ٦ –٨

و قد علق السيوطي على زعم ابن هشام موافقة أبي حيان في شرح التسهيل لابن النحاس بقوله : "ولم أره فيه، فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها"[١] .

و من يرجع لكلام أبى حيان في التذييل و التكميل يشم منه رائحة المتابعة التي أشار إليها ابن هشام حيث قال : "وقد اختلف النحويون في تفسير معنى قولهم إن الحرف يدل على معنى في غيره ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر و نظر، فإن قولك : (كأن) و(لعل) كل منهما إذا ذكر للعالم بالوضع فهم من(كأن) التشبيه ومن (لعل) الترجي وكذلك (هل) يفهم منه الاستفهام، و ذلك كفهمه من (ضرب) الفعل الماضي ومن (الكشح) أن معناه الخصر ..."[٢] .

لعل هذا يؤكد ما ذكر آنفًا من أن كلام سيبويه عن الحرف يحتمل ما فهمه السيرافي كما يحتمل خلافه، وهو دلالته على معنى في نفسه أيضًا .

ثالثا : القائلون بأن الحرف لا معنى له أصلًا لا وضعًا ولا استعمالًا :

هناك من سلب الحرف دلالته بالكلية، فجرده عن أي معنى لا في نفسه ولا في غيره، نقل ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر عن الشريف الجرجاني مخالفًا بذلك إجماع النحاة[٣] .

وقد وصف السيوطي هذا القول بأنه أغرب ممن زعم دلالة الحرف على معنى في نفسه .

وقد زعم الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه اللامات(١) أن هذا المذهب هو الظاهر من تعريف الرضي للحرف حين قال في شرح الكافية : " والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها،...فالحرف وحده لا معنى له أصلًا ...إلخ"[٢] .

---

(١) نفس المرجع السابق

(٢) ١/ ٥٠

(٣) الأشباه و النظائر ٨/٥

وهذا المعنى لا يصح فهمه عن الرضي، لأن كلامه واضح في دلالة الحرف على معنى في غيره، وذلك ظاهر من قوله : " و الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها " .

و قوله أيضًا : " فالحرف موجود لمعناه في لفظ غيره "[٣] .

و قوله :"وظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم و الفعل في أنفسهما وللحرف في غيره "[٤] .

وبالنظر في مذاهب متقدمي النحويين في معنى الحرف و دلالته، يتبين أن جمهورهم على القول بدلالة الحرف على معنى في غيره، لا في نفسه ، وهو ماعزي لسيبويه، وجزم به السيرافي، وإن كانت عبارة سيبويه تحتمل كما أسلفت.

وهذا المذهب وإن أخذ شبه إجماع من القدامى لا يسلم من الاعتراض، و لذا وجد القائلون بدلالة الحرف على معنى في نفسه كابن النحاس ومن تبعه أو استحسنه كأبي حيان وابن هشام .

ويؤيد ذلك ما نقله ابن يعيش عن الفارسي من اعتراضه على من حد الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره، بأنه يلزم منه القول بحرفية أسماء الأحداث، و ضمير الفصل، وألفاظ التوكيد، وكم الخبرية، وغيرها ...لدلالتها على معنى في غيرها، كما يلزمه القول بعدم حرفية (ما) في نحو قولهم : إنك ما وخيرًا، وكذلك : أما أنت منطلق انطلقت، لأنها لا تدل على معنى في غيرها، و نحوه [٥] .

---

(١) ص٥٤

(٢) شرح الكافية١/٩، ١٠

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

(٥) شرح المفصل ٨ / ٣ والجنى الداني ص ٢٢

و مما يعترض به على مذهب الجمهور أن هناك من الأسماء ما معانيها في غيرها كأسماء الاستفهام و الشرط ،حتى إن المالقي عد الضمير المنفصل (إيا) حرفًا خلافًا لإجماعهم، بحجة أنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف [١]، بل إن من الأسماء المبنية ما ليس لها معنى عندهم، وإنما تجيء صلة في الكلام كالأسماء الموصولة، إذا قلت : مررت بالرجل الذي ضرب عمرًا [٢] .

و لشبه تلك الأسماء المبنية بالحرف في بنيته ومعناه وجب معه إتحادهما في الحكم [٣] .

و مثله نيابة بعض حروف المعاني عن الفعل لمجيئها بمعناه ك (إن)و(كأن) و(لكن) و (ليت) ، و (لعل) .

فلم يحملهم ذلك على القول بدلالتها في نفسها، كما اعتذروا عن دلالة بعض المبنيات الاسمية في غيرها بمشابهتها الحرف [٤] .

بل إن من النحويين من ذهب إلى أن الفعل نفسه ليس له دلالة خاصة في نفسه ،وقربه بذلك من الحرف في دلالته المقيدة [٥] .

ثم كيف نجيب عن تلك الأدوات التي اختلف في حقيقتها بين الاسمية والحرفية ك(أل) و(عن) ،و (الكاف) و (إذ ما) و(أيم)، و(بله)، و(كم الخبرية) وغيرها كثير[١] .

---

(١) إصلاح الخلل ص ٢٧ ، و كشف المشكل ص ٢٠٩

(٢) رصف المباني ص ٢١٨ ، جواهر الأدب ص ٤٤٨

(٣) أسرار العربية ص ٣

(٤) شرح الرضي ١ / ١٢ ، شرح المفصل ٨/٨

(٥) نتائج الفكر ص ٦٨- ٧٤

وبين الفعلية والحرفية ك(عدا)، و(حاشا)، و(خلا)، و(عسى)، و(ليس) وغيرها [٢].

كل هذه الإشكالات في تحديد مفهوم القدماء للحرف والتي أدرك بعض النحويين جانبًا منها تفضي بنا إلى القول بأن دلالة الحرف تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحقيق المبنيين على النظر في الحرف ووظيفته في السياق، وليس مجردًا من التركيب .

ولذا فإن القول بدلالة الاسم والفعل على معنى فيهما وتجريد الحرف من ذلك فيه نظر من حيث إن دلالتهما في نفسيهما لا يحدث من ورائها فائدة في حال الإفراد حتى يتم التركيب، وهذا هو الذي يحدث مع الحرف أيضًا، فإن له دلالة مجردة، لكنها لا تتم إلا مع التركيب، ولذا تفطن الزجاجي إلى هذا المعنى فقال :"فإن قال المحتج منهم:هذا غير لازم، لأنا إذا قلنا(زيد) فقد دل على مسمى تحته غير مقرونة بزمان، وإذا قلنا (أن، ولكن) لم يدلا على شيء، ولم يكن كلامًا حتى يقرن بجملة.

قيل له : الاسم يدل على مسماه كما ذكرت، ولا تحصل منه فائدة مفردًا حتى تقرنه باسم مثله، أو فعل أو جملة، وإلا كان ذكرك له لغوًا أو هذرًا غير مفيد .

وكذلك الحرف إذا ذكرته دل على المعنى الموضوع له، ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته، فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما[٣] .

---

(١)الجنى الداني ص ١٩٢،٢٤٢،٧٨،٥٠٨،٥٣٨،٤٢٦،٢٦١، مغني اللبيب ص ١٣٦، ٧١،١٩٦،٢٣٣،١٢٠، وجواهر الأدب للإربلي ص٣٢،١٢٢،٤٤٤،٤٤٩،٤٥٢،٤٧٦ .

(٢) الجنى الداني ، ص ٤٩٤ ، ٤٦١، ٤٣٦، ٥٥٩، ٤٦١ ، ومغني اللبيب ص ١٨٩،١٦٥،١٧٨،٢٠١،٨٧ ، وجواهر الأدب للإربلي ص ٣٨١،٤٢٦،٣٨١،٤٦١،٤٨٦.

(٣) الإيضاح ٤٨،٤٩

المطلب الثاني

آراء الدارسين المحدثين

اختلفت آراء النحاة المعاصرين حول دلالة الحرف، فمنهم من ذهب مذهب القدماء في أن الحرف ليس له دلالة في نفسه، و إنما هو يدل على معنى في غيره، ومنهم من ذهب إلى أن للحرف دلالة في نفسه، ومنهم من زعم إن الحرف منه ما يدل على معنى في نفسه ومنه ما يدل على معنى في غيره، وغير ذلك من الآراء التي ستكشف عنها هذه الدراسة على النحو التالي :

أولًا: القائلون بأن الحرف معناه في غيره:

ظل بعض النحاة المعاصرين معتقداً أن الحروف ليس لها معنى في نفسها، وإنما هي تدل على معنى في غيرها- تأثرًا بما عليه جمهور النحويين- ومن هؤلاء:

الدكتور عباس حسن حيث يقول : "الحروف، من، في، على...إلخ، لا تدل كل كلمة من الكلمات السابقة على معنى أي معنى ما دامت منفردة بنفسها، لكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل"[1] .

ثم قال في موضع آخر:"فالحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها فقط- بعد وضعها في جملة - دلالة خالية من الزمن[2] .

(١) النحو الوافي١/٦٢

(٢) المصدر السابق١/٦٣

وكذلك الشيخ مصطفى الغلاييني، إذ يقول: "الحرف ما دل على معنى في غيره مثل : هل ، وفى، ولم، وعلى...وليس له علامة يتميز بها كما للاسم والفعل [١] .

وذكر مثل ذلك كل من الدكتور محمد عيد[٢]، وعلى رضا[٣]، ومحمد السيد الهاشمي[٤] .

وممن قال بذلك أيضاً الدكتور مهدي المخزومي حيث يقول :" إن الأدوات كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى، و لا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة، فـ(هل) مثلًا أداة تستعمل في الاستفهام، والاستفهام معناها ولكن الاستفهام لا يتحقق إلا إذا استعملت في جملة[٥] .

أما الأستاذان على الجارم ومصطفى أمين فيقولان:"الحرف كل لفظ لا يظهر معناه كاملا إلا مع غيره"[٦].

وهو إقرار منهما بأن الحرف يحمل دلالة خاصة في نفسه منفردًا، ولكن المعنى الكامل له يظهر في غيره وذلك في ثنايا الجملة .

ثانياً:القائلون بأن الحرف له معنى في نفسه :

وخير من يمثل هؤلاء الدكتور علي أبو المكارم الذي يقول ناقدًا من قال أن الحرف ليس له معنى في نفسه :"....فاكتفى معظمهم في تعريف الحرف بأنه ما يدل على معنى ليس باسم ولا فعل، أو ما لا يدل على معنى في نفسه، أو ما

(١) جامع الدروس العربية١٢/١

(٢) النحو المصفى ص١١

(٣) المرجع في اللغة العربية ص١٣

(٤) القواعد الأساسية في اللغة العربية ص٢٤

(٥) في النحو الواضح قواعد وتطبيق ص٣٧

(٦) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ص١٦

دل على معنى في غيره، دون ملاحظة أن الحروف في اللغة العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التي لا سبيل إلى تجريدها منها، والتي تفيدها مع السبك التركيبي وقبله معًا، بحيث يعد تعريفها بأنها (لا تدل على معنى في نفسها) بين الخطأ، فإن دلالة (من) مثلًا على الابتداء لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، ومن ثم فإن استقلال الصيغة الحرفية بأداء معنى لا يقل عن استقلال صيغة الاسم أو صيغة الفعل بأداء ما يقصد بها من معنى. فهذه الوحدات الثلاث خارج التركيب اللغوي– وهى الاسم والفعل والحرف – تتشابه من حيث دلالتها على معنى خاص جزئي يتغير بالتركيب وتتحدد به علاقاته [١] .

وقد انتقد أيضًا الدكتور إبراهيم أنيس النحويين القدماء في تجريدهم الحروف من معانيها في نفسها فقال:"أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال، فلما عثروا على شواهد...فيه (على بمعنى فوق)...وفيه (عن بمعنى ناحية) قالوا إن من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان"[٢] .

ويمكن أن يعد رأي الأستاذين على الجارم ومصطفى أمين السابق ذكره متفقاً مع هذه الرؤية للحرف.

ثالثاً:القائلون باختلاف الحروف وتفاوتها في الدلالة:

حيث يقسم بعضهم الحروف إلى حروف إيجادية وحروف إخطارية [٣] .

أما الحروف الإيجادية مثل حروف الجر والنداء والتمني والترجي الموضوعة لإيجاد النسبة أو العلاقة بين الألفاظ حين استعمالها في الجملة، فمثلًا في قولنا :

(١) تقويم الفكر النحوي ص٨١.

(٢) من أسرار اللغة ص٢٨٠ .

(٣) بحث معنى الحرف بين النحاة والأصوليين (مجلة شئون العصر) د/مجاهد مصلح ص١٠.

سرت من البصرة إلي الكوفة، تقوم (من) و(إلى) هنا بوظيفة الربط بين الفعل والاسم، وتوجد النسبة بينهما، فمن خلال استعمالها في الجملة استطعنا أن نفهم أن البصرة كانت نقطة ابتداء السير، وأن الكوفة كانت نقطة انتهاء السير.

ومعنى هذا أن الحروف الإيجادية لم توضع في اللغة لمعنى أصلا، وإنما كانت تستعمل كأدوات ربط بين الألفاظ فقط .

وهو ما يعنيه من سموا حروف المعاني ب (حروف النسبة) [١] لأنها تقوم بدور الربط بين معاني الجملة.

أما الحروف الإخطارية [٢] فتلك التي تحكي عن معنى مخطر ومحضر في الذهن، أي إن شأنها في الاستعمال شأن الأسماء والأفعال، فكما أن الأسماء والأفعال عندما تستعمل تدل على المعنى المفهوم منها والمتقرر ذهنيًا كذلك الحروف الإخطارية.

بينما يرى الدكتور عبد الهادي الفضلي أنه من خلال استقراء استعمالات الحروف في اللغة العربية فإن منها ما يدل على معنى في نفسه ومنها ما يدل على معنى في غيره [٣] .

أما الدكتور محمد خير الحلواني فيفهم من كلامه عن الحرف أن منه ما لا يفيد معنى البتة، وإنما هو أداة ربط في نظام الجملة فقط، ومثل له بـ(واو)العطف في قولك : جاء فلان وفلان، و(من)الجارة في قولك :خرج سعيد من البيت، ومنه

(١) كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي ص٨١

(٢) دروس في علم الأصول لباقر الصدر ص١٩٤،١٩٥

(٣) اللامات ص٦٢

ما يؤدي معاني خاصة كالاستفهام والشرط والتمني والترجي والنفي، غير أنها لا تؤدي معناها إلا في التركيب بخلاف الاسم والفعل [١] .

رابعاً: رأي الدكتور تمام حسان:

وقد سمى الحرف أداة، يقول:"الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"[٢] .

ولقد توسع تمام حسان في مفهوم الأدوات وقال : إن الأدوات منها الأصلية ومنها المحولة .

أما الأصلية وهى الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف...الخ، والمحولة كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء والنكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف، وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف...وهلم جرا .

ويشتمل قسم الأدوات عند تمام على الأدوات وحروف المعاني، وكلها يدل كما قال النحاة على معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف، ومعنى ذلك- في فهمنا الحاضر- أنها تدل على علاقة بين عنصر أو أكثر من عناصر السياق[٣].

والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى، فإذا استثنينا جملتي الإثبات، والأمر بالصيغة (قام زيد، وزيد قام، وقم) وكذلك بعض جمل الإفصاح، فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة، وذلك لأن الأدوات هي التي تلخص معاني النفي

(١) الواضح في النحو ص١٤

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٣

(٣) الخلاصة النحوية ص٤٠،٤١

والتأكيد والاستفهام والأمر باللام والعرض والتحضيض والتمني والترجي و النداء والشرط الامتناعي والشرط الإمكاني والقسم والندبة والاستغاثة والتعجب، كل ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الربط بين الأدوات المفردة في داخل الجملة كالذي نجده في حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية وواو الحال، أو من وظيفة أداء معنى صرفي كالذي نراه في أداة التعريف.

وتشترك كل الأدوات في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام، وهو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة،كالنفي والتأكيد...وهلم جرا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها،حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملًا، كالذي نراه في عبارات مثل،لم، وعم، ومتى، وأين، وربما، وإن، ولعل، وليت، ولو...الخ، فيكون المعنى الذي تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة، وتحدده القرينة بالطبع [1] .

وقد اجتهد تمام حسان في إيجاد ما يميز الأدوات عن بقية أقسام الكلام من الناحية الدلالية، فذكر منها :

١- من حيث التعليق : المعاني التي تؤديها الأدوات جميعا هي من نوع التعبير عن علاقات في السياق، وواضح أن التعبير عن العلاقة معنى وظيفي لا معجمي، فلا بيئة للأدوات خارج السياق، لأن الأدوات ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، أو إلى افتقار متأصل إلى السياق .

و عليه، فإن الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة، ولهذا أصر النحاة على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور في الإعراب، بل إنهم لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا، قالوا بتعليق الظرف أيضا .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٣،١٢٥ .

٢- من حيث المعنى الجملي : حين تحمل الأداة تلخيص أسلوب الجملة، قد تحمله إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدمها، حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة، وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عند الاتكال على قرينة النغمة ، وذلك كأن تقول لرجل رآك تأكل : (تأكل؟) بنغمة العرض والمعنى (ألا تأكل) فهنا حيث تغني النغمة عن الأداة، فيصبح معنى الأداة قد تحقق على رغم حذفها بواسطة ما يسمى (الدلالة العدمية) أي دلالة عدم وجود الأداة (وهو الحذف) على المعنى الذي يكون عند وجودها[١] .

وكما هو ظاهر من تقرير تمام حسان الطويل لوظيفة الأداة فإنه لا يتحدث عن الحرف وحده بصفته قسيماً للاسم والفعل، وإنما يتناول معه كل ما شابهه في وظيفته من أسماء وأفعال .

وخلاصة القول بعد ذكر تلك الأقوال المتباينة لأولئك النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين، أن الحرف يجيء على صور مختلفة وليس جنسًا واحدًا يصدق في حقه وصف عام، فمنه ما له دلالة وظيفية تظهر بمجرد ذكره ولو منفردًا ك(إنّ) فإنها تدل على التوكيد، و(كأن) على التشبيه، و(لكن) على الاستدراك، و(ليت) على التمني، و(لعل) على الترجي وهي بذلك نائبة عن الفعل الدال على معنى في نفسه، وكذلك (نعم) للإيجاب، و(لا) للنفي ونحوها من الحروف الدالة على معان وظيفية ظاهرة بمجرد ذكرها، ولكن دلالة الحرف هنا لا تكتمل إلا في السياق فهي دلالة ناقصة، وهذا ما ينطبق أيضًا على الاسم والفعل في حال إفرادهما كما لو قلت (حَجَرُ)، و(حِجْر) كما نص على ذلك الزجاجي قبل [٢] .

(١)اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٧،١٢٨ .

(٢) ص١٦ من البحث .

ومن الحروف ما له دلالة وظيفية أيضًا لكنها لا تظهر إلا في حال التركيب فقط كحروف الجر مثلًا كالباء للإلصاق ومن للتبعيض وعن للتعدية وإلى للغاية والكاف للتشبيه ...ونحوها، وهمزة الاستفهام وإن الشرطية ونحوها .

كما أن من الحروف ما تتركز وظيفته على الربط بين أجزاء الكلام كبعض حروف العطف ولا تكاد تلمح لها وظيفة دلالية خاصة [1] .

وما يقال عن الحرف في توقف دلالته على غيره – إن سُلم به – يقال في حق كثير من الأسماء المبنية التي تتوقف دلالتها على غيرها أيضًا ، فلما أشبهت الحرف حملت عليه، كما أن من الأفعال ما يصدق عليها ذلك أيضًا كبعض الأفعال الجامدة مثل ليس وعسى، ونحوها .

بل حتى الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة لا تفيد معنى دلاليًا كاملًا في حال إفرادها كما تفيده في حال تركيبها.

وعليه فإن إطلاق الحكم على الحرف بتجرده عن معناه في نفسه، ونفي ذلك عن الاسم والفعل بإطلاق ليس حكمًا صائبًا في نظري، إذ الأمر يحتاج إلى تفصيل ومزيد بحث، كما لا يجب إغفال السياق عند الحديث عن دلالة الكلمة، إذ الكلمة خارجه لا تحمل قيمة دلالية وهذا ما تفطن له بعض علماء الأصول والبلاغيين.

(١) ينظر في ذلك : الاستدلال في معاني الحروف .دراسة في اللغة والأصول .ص ٢٢-٢٣ .

خاتمة البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع (موضع حروف المعاني ودلالتها في الخطاب بين الدراسات التراثية والدراسات المعاصرة) وهو موضوع لم يأخذ حظه كاملاً من الدراسات النحوية .

فلقد حاول جمهور النحاة رسم صورة لكل قسم من أقسام الكلام تميزه عن غيره بحيث لا يتداخل فيها مع قسيميه، و لهذا جاءت دراساتهم عن دلالة الحروف مقتضبة و غير معنية بالسياق.

ولقد حاولت هذه الدراسة تتبع آراء القدماء و المعاصرين حول موضع الحرف ودلالته، فوجدت أن جمهور القدماء قد ذهبوا إلى التقسيم الثلاثي للكلام، لا خلاف بينهم في ذلك إلا من لا يعتد بخلافه كابن صابر، وقد تابعهم على هذا التقسيم الثلاثي جمهور المحدثين، غير أن منهم من خالف القدماء وانتقدهم على ذلك، واجتهدوا بوضع أقسام جديدة للكلام .

كما وجدت الدراسة أن جمهور النحويين القدماء أيضًا قالوا بأنه لا دلالة للحرف في نفسه، وإنما دلالته لا تظهر إلا مع غيره، ومن هؤلاء المبرد، وأبو إسحاق الزجاج، والزجاجي، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، وغيرهم.

أما سيبويه فلم يكن رأيه في هذا صريحا حسب ما ظهر لي، وإن حاول السيرافي تأكيده.

وظهر من النحاة من قال بأن الحرف يدل على معنى في نفسه، كابن النحاس الحلبي وأبى حيان الأندلسي.

كما برز رأى شاذ يقول إن الحروف لا معنى لها أصلا لا وضعا ولا استعمالا وهو قول الشريف الجرجاني .

أما آراء المحدثين في دلالة الحروف فكشفت الدراسة عن تأثر معظمهم بالقدماء، وقالوا بدلالة الحرف على معنى في غيره،أمثال عباس حسن ومحمد عيد وعلي رضا وغيرهم .

وقليل منهم من صرح بأن الحرف له معنى في نفسه كالدكتور علي أبو المكارم والدكتور إبراهيم أنيس.

كما ذكرت الدراسة أن هناك من يرى أن من الحروف ما يدل على معنى في نفسه و منها ما يدل على معنى في غيره ،ومنها ما وظيفته الربط فقط .

وكان للدكتور تمام حسان رؤى خاصة حول الحروف وماهيتها ودلالتها.

وقد تمت مناقشة بعض هذه الآراء المتباينة وإبداء الرأي فيها .

وقد خلصت الدراسة إلي أن من الحروف ما يحمل في نفسه دلالة وظيفية خاصة عند الوضع،لكنها دلالة ناقصة لا تتجلى إلا مع التركيب و السياق.

ولم يكن هذا الأمر مقتصرًا على الحرف فقط أو ما حمل عليه من الأدوات، بل هو أيضا في الاسم والفعل في دلالتهما المعجمية كرجل، وذهب، غير أنهما في حال الإفراد أوضح منه معنى .

كما أن من الحروف ما دلالته في غيره كبعض حروف الجر، ومنه ما وظيفته التعليق والربط بين أجزاء الجملة و السياق كحروف العطف .

وتوصي الدراسة بضرورة التوسع في دراسة وظيفة الحروف ودلالتها عند النحاة وتطورها التاريخي، والبحث عن مزيد من الوظائف السياقية لهذه الحروف من خلال الإفادة من نظرية النظم عند عبد القاهر، وما اعتمدته مناهج الدراسات اللسانية الحديثة .

المصادر و المراجع

١- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي- الطبعة الثالثة-١٣٧٠هـ.

٢- أثر الموروث النحوي في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر، د.حسن منديل العكيلي- عالم الكتب الحديثة- الأردن ٢٠١٢- ط١

٣- الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، د. أبو السعود الشاذلي- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- مصر- الطبعة الأولى١٩٨٩م.

٤- أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد البيطار- مطبوعات المجمع العلمي- دمشق.

٥- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ١٤٠٦هـ.

٦- إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي- دار المريخ – الرياض-ط١- ١٣٩٩هـ.

٧- إصلاح النحو، ليعقوب عبد النبي – مخطوط بمجمع اللغة العربية١٩٤١م

٨- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- ط٢- ١٩٨٧م.

٩- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة المالقي- دار التراث بمكة المكرمة- تحقيق د/عياد الثبيتي- ط١- ١٤١٤هـ.

١٠- أقسام الكلام العربي للدكتور مصطفى ساقي- مكتبة الخانجي – القاهرة- الطبعة الثانية-١٤٢٩هـ.

١١- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المركز العربي للثقافة والعلوم- بيروت- ط٦- ١٩٦٦م.

١٢- الإيضاح العضدي للفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود- دار التأليف- مصر- ط١- ١٣٨٩هـ.

١٣- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د.مازن المبارك-دار نفائس بيروت-ط٥- ١٤٠٦هـ.

١٤-البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، ت: د.عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط١- ١٤٠٧هـ .

١٥- بغية الإيضاح للصعيدي- مكتبة الآداب بالجماميز – القاهرة.

١٦- البلاغة تطور وتاريخ – شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- ط٧.

١٧- تجديد النحو .د/ شوقي ضيف – دار المعارف – ط٣- القاهرة

١٨- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي- تحقيق د/حسن هنداوي - دار القلم - دمشق١٤١٨هـ.

١٩- التطبيق النحوي .د/ عبده الراجحي – دار النهضة العربية- بيروت١٤٠٨هـ

٢٠- تقويم الفكر النحوي. د/علي أبو المكارم- دار الثقافة – بيروت.

٢١- التهذيب الوسيط في النحو للصنعاني، تحقيق فخر صالح سليمان- دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى١٤١١هـ.

٢٢- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق فايز ذكي دياب- دار السلام- القاهرة- ط١-١٤٢٣هـ.

٢٣- توضيح المقاصد للمرادي – تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي- ط١- ١٤٢٢هـ.

٢٤-جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني- المكتبة العصرية-بيروت- الطبعة الخامسة والثلاثون١٤١٨هـ.

٢٥- الجمل للزجاجي. تحقيق على توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى١٤٠٤هـ.

٢٦- الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق فخر الدين قباوة- دار الكتب العلمية- بيروت – الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

٢٧- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي- تحقيق إميل يعقوب- دار النفائس – لبنان- الطبعة الأولى١٤١٢هـ.

٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه(د.ت).

٢٩- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين لهادي الهلالي- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.

٣٠- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه.د / محمود سعد- دار منشأة المعارف- الإسكندرية- مصر- ١٩٨٨م

٣١- حروف المعاني بين المناطقة والنحاة، فاطمة الحمياني- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط- ط١- ٢٠٠٦

٣٢- الخلاصة النحوية لتمام حسان- عالم الكتب- القاهرة- الطبعة الأولى١٤٢٠هـ

٣٣- دراسات في الأدوات النحوية د/مصطفى النحاس- الربيعان للنشر والتوزيع- الكويت –ط٢- ١٤٠٦هـ.

٣٤- دروس في علم الأصول للسيد محمد باقر الصدر- دار الكتاب اللبناني- بيروت- الطبعة الثانية١٩٨٦م .

٣٥- دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني- دار المعرفة- بيروت- ١٤٠٢هـ.

٣٦- رصف المباني للمالقي .تحقيق أحمد الخراط- دار القلم- دمشق- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

٣٧- سر الصناعة لابن جني- تحقيق د/حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- ط١-١٤٠٥هـ.

٣٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم- تحقيق د/عبد الحميد السيد- دار الجيل- بيروت.

٣٩- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون- دار هجر للطباعة والنشر- القاهرة- ط١- ١٤١٠هـ .

٤٠- شرح التصريح على التوضيح – خالد الأزهري – دار الفكر.

٤١- شرح الجمل لابن بابشاذ، تحقيق حسين علي السعدي.رسالة دكتوراه من كلية الآداب جامعة بغداد- ٢٠٠٣م.

٤٢- شرح الجمل لابن خروف. تحقيق سلوى عرب- مطبوعات جامعة أم القرى- ١٤١٩هـ.

٤٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق صاحب أبو جناح .

٤٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضي- دار الكتب العلمية – بيروت- ١٤٠٥هـ

٤٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي- تحقيق رمضان عبد التواب ومحمد هاشم عبد الدايم ومحمود فهمي حجازي- دار الهيئة المصرية للكتاب.

٤٦- شرح اللمحة البدرية لابن هشام- تحقيق صلاح رواي- الطبعة الثانية.

٤٧- شرح المفصل لابن يعيش- عالم الكتب- بيروت

٤٨- الصحاح للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة الثالثة.

٤٩- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف/دار غريب القاهرة.

٥٠- الفوائد والقواعد للثمانيني- تحقيق د/عبد الوهاب الكحلة- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ١٤٢٢هـ.

٥١- في إصلاح النحو العربي.دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد – دار القلم- الكويت – ط١- ١٤٠٦هـ.

٥٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي- الطبعة الأولى- مطبعة مصطفى الحلبي١٣٨٦هـ.

٥٣- القواعد الأساسية للغة العربية لمحمد السيد الهاشمي- دار الكتب العربية- بيروت.

٥٤- كتاب الحروف لأبى نصر الفارابي- تحقيق محسن مهدي- دار المشرق- لبنان- ١٩٧٠م.

٥٥- كتاب سيبويه- تحقيق عبد السلام هارون-عالم الكتب-الطبعة الثالثة.

٥٦- كشف المشكل في النحو للحيدرة- تحقيق د/هادي عطية مطر- مطبعة الإرشاد- بغداد ١٤٠٤هـ.

٥٧- اللامات للدكتور عبد الهادي الفضلي- دار القلم- بيروت- الطبعة الأولى١٩٨٠م.

٥٨- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري- تحقيق غازي طليمات- دار الفكر- بيروت- دمشق- الطبعة الأولى١٤٢٢هـ.

٥٩- لسانيات النص.مدخل إلى انسجام الخطاب للدكتور محمد خطابي- المركز الثقافي العربي- الطبعة الأولى- بيروت- الدار البيضاء-١٩٩١م.

٦٠- لغة الشعر .دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق- القاهرة- ط١ ١٤٠٦هـ.

٦١- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان- دار الثقافة- الدار البيضاء.

٦٢- اللمع في العربية لابن جني- تحقيق حامد المؤمن – عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية١٤٠٥هـ.

٦٣- المرتجل لابن الخشاب- تحقيق على حيد ر- دمشق١٣٩٢هـ.

٦٤- المرجع في اللغة العربية .علي رضا- دار الفكر- الطبعة الثانية.

٦٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/ محمد كامل بركات- دار المدني – جدة -١٤٠٨هـ.

٦٦- مصطلحات النحو الكوفي. د/عبدالله الخثران - هجر للطباعة- القاهرة١٤١١هـ

٦٧- المصطلح النحوي .عوض القوزي- الناشر عمادة شئون المكتبات- الرياض- ط١- ١٤٠١هـ.

٦٨- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب .توفيق قريرة- نشر كلية الآداب- منوية/دار محمد علي- تونس- ط١- ٢٠٠٣

٦٩- معاني الفراء - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة١٤٠٣هـ.

٧٠- معنى الحروف بين النحاة والأصوليين-دراسة نحوية دلالية- بحث منشور في مجلة شئون العصر السنة التاسعة العدد الحادي والعشرون د/مجاهد منصور مصلح.

٧١- المغني في النحو لابن فلاح اليمني. تحقيق د/عبد الرزاق السعدي- دار الشئون الثقافية- بغداد- ط١-١٩٩٩م.

٧٢- مغني اللبيب لابن هشام-دار الفكر- بيروت- تحقيق د/ مازن المبارك- الطبعة الخامسة١٩٧٩م.

٧٣- المفصل في علم العربية للزمخشري- تحقيق د/محمد عز الدين السعيدي- دار إحياء العلوم-بيروت الطبعة الأولى١٤٢٠هـ.

٧٤- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- وزارة الأوقاف المصرية-١٤١٥هـ.

٧٥- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع- تحقيق د.على سلطان الحكمي- ط١- ١٤٠٥هـ.

٧٦- من أسرار اللغة- د/إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية.

٧٧- مناهج البحث في اللغة د/ تمام حسان- دار الثقافة- الدار البيضاء – ١٤٠٦هـ.

٧٨- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي. تحقيق د/محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع-الطبعة الثانية .

٧٩- النحو العربي بين القديم والحديث د/عبد الله أحمد بن أحمد- دار الدروب للنشر-الأردن -الطبعة الأولى٢٠١١م.

٨٠- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية.علي الجارم ومصطفى أمين.

٨١- النحو الوافي، د.عباس حسن- دار المعارف- القاهرة الطبعة السابعة١٩٨٦.

٨٢- النحو المصفي، د.محمد عيد-مكتبة الشباب- القاهرة-١٩٨٠م.

٨٣- همع الهوامع للسيوطي- تحقيق أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت١٤١٨هـ.

٨٤- الواضح في النحو، د.محمد خير الحلواني- منشورات مكتبة الشاطئ الأزرق- الطبعة الثالثة١٩٧٩م.